# أسئلة أهل المغرب الأوسط إلى علماء الأمصار
## عرضٌ تاريخيٌ في طبيعة المستفتي و نوازعه الدينية

الأستاذ الدكتور شخوم سعدي
قسم العلوم الإنسانية
جامعة جيلالي اليابس– سيدي بلعباس – الجزائر.

**ABSTRACT:**
**Most of studies and personal researches of what is known as Fatwas for the Orient people and *Nawazil* for the Magheriban were characterised by their focus on the text of the Fatwa considering its jurisprudential effect and on the nature of the *Mufti* who is characterised by his impact both on his followers of his students and the beleivers of his doctrine. Never theless, the personal studies of the Mufti are few inspite of their importance. This abstract has aimed to focus on the raquester's question which plays a crucial role in highlightening an important aspect of the religious, political and economical conditions in the Maghreb Center area in a specific way and in Maghreb in a general way. And may be the most important feature of these questions is the mentioned diversity and its impact on the *Mufti's* answer where most of the *Nawazil* were on the same doctrine of the *Mufties*.These questions have given a certain image with certain characterised that the Maghreb Center has taken into consideration in some doctrinal matters such as violating the Jurisprudents in burning books of Abi Ḥāmīd El Ġazāli ( 450-505 AH / 1058 -1111AD) And in the aspect of governing issues ,we find their tribalism position in the political conflict where it has emerged a kind of resentment to the influence of some tribes on *Sultan* and their attempt to reduce this phenomenon. In the economical side, *Awqaf* has emerged as an important phenomenon in the economical fluctuations for its relation with the possession issue which is related to historical aspects back to the conquest period. And the polotical ones related to the conflict of countries that Maghreb knew.**
**This study remains, after all, an attempt to highlight what was already said since most of the requesters were Jurisprudents themselves and sought a victory for their religious attitudes by referring to Mufties who are higher in doctrinal diligence concerning the mentioned matters. Especially, in the conflict between *Almoravid* dinasty (448 -668 AH /1056 -1147 AD) and *Hammadid* (398 – 547 AH/1007-1152 AD ) dinasty and later against *Almohad* distany (487 -558 AH / 1094 – 1163 AD). This abstract can,on the other hand, open a new effort in Fiqh through controlling the doctrinal questions and Fatawa in its social and environmental framework .**

**مقدمة:**

**اتّجهت عملية البحث في أغلب النوازل المغربية نحو التركيز على الفتاوى ، ولم تنل أسئلة المُستفين العناية اللاّزمة؛ رغم أنّ بعضا منها أُعتبر أحيانا نصّا مهما يعطي صورة لواقع الحال تكون أقرب من جواب الفقيه ( الفتوى) ،و كلّ مجموع في نصٍ متكامل نعرفه بالنازلة ، و سنحاول من خلال هذ ا العرض التركيز على المستفتي و طبيعته الشخصية و الدينية و مدى التزامه بالفتوى ، وهذا النوع من العرض يفتح م .جال تبيان التأثيرات العلميّة و العقلية المتبادلة بين مُستفي المغرب الأوسط و أمصار بلاد الإسلام من الأندلس إلى افريقية فالمغرب الأقصى فمصر و العراق ، و هذا عبر النوازل المتقدمة كنوازل ابن سهل ( 413–486هـ /1022– 1093م)، و نوازل المازري (أبو عبد الله محمد بن علي بن عمر بن محمد التميمي المازري )(ت536هـ / 1141م) ، ونوازل ابن الحاج و أبي عمران الفاسي (356–430هـ)، و الحاوي للفتاوي لإمام جلال الدين السيوطي ( 849–911هـ / 1445–1505م) ، و النتف في الفتاوى علي بن الحسين السُّغدي؛ المتوفى سنة (461هـ / 1068 م)،وغيرها ، ولعلّ مثل هذا العرض يعطي صورة مقربة لنوع الشخصّية المغربية و مدى ارتباطها بالمخالف و تأثير المذهبية في الاستفتاء .**

**و الواقف على هذه النوازل المجموعةُ جلّها في الموسوعة الكبرى لأحمد بن يحيى الونشريسي( 834 هـ – 914هـ/1430 – 1509م) قد وُجد غيرها في كتب التراجم مثل طبقات أبي العرب تميم التّميمي و البستان لابن مريم المديوني وهذا ما يدفعنا للبحث عن عوامل السعيِّ لسؤال الآخر ال .خارج عن مجال جغرافية المغرب الأوسط سواء كان في المشرق او المغرب .**

**1–أسباب لجوء أهل المغرب الأوسط لمساءلة علماء الأمصار:**

**لم يكن توجّه أهل المغرب الأوسط عبر المراحل التاريخية الكبرى التي عرفتها المنطقة ، سواء في عهد الدولة الرستمية( 160–296 هـ/777–909م) أو الإمار العلوية السليمانية بأرشكول (173–342 هـ/789– 954م) أو الدولة الحمادية (398– 547 هـ/1007– 1152م) ، أو الدولة الزيانية ( 962–633هـ/1235–1554 م) أو الإمارة الحفصية ببجاية ( 683–796 هـ/ 1284–1394م) توجّهًا عفويا بل جاء نتيجة مسار علمي وسياسي واجتماعي عرفته المنطقة فللدول المشار إليها أثرت ووجهت الأسئلة التي كان يطرحها الفقهاء و العامة على مشايخ الأمصار ، و لم يكن التوجه إلى خارج البلد بسبب نقص العلماء أو قلتهم أو ضعف الحجّة عندهم بل لترجيح لرأي دون رأي ، فالمراد هنا معرفة الأسباب الحقيقيّة وراء الانتقال إلى خارج المدينة أو الدولة للسؤال و إن كانت هذه عادةً عند المغاربة فقد كان أهل القيروان غالبا ما يكلفون من يسأل مالكا مثل عبد الله بن فرّوخ ، أو يسألون أهل الأندلس فيما يعرض لهم من نوازل و إشكالات فقهية يسألون سحنون بن سعيد التنوخي أو يسألون محمد بن رُشيد أحد تلامذة عبد الرحمن بن القاسم[1].**

**و هكذا كانت ظاهرة المساءلة موجدة ببلاد المغرب و حتى بلاد المشرق ،و يمكن تميز هذه الحالة بالمغرب الأوسط في العناصر التالية :**

1. الرّحلة في طلب العلم : كانت هذه الظاهرة بارزة جدًا في كل بلاد المغرب و الأندلس ، فقد ذكر ابن الفرضي أنه سمع أبا ذر عبد بن أحمد الهروي يقول: لو صحت الإجازة لبطلت الرحلة [2] ، و لم يشذّ طلبة العلم بالمغرب الأوسط – عبر مراحله التاريخية – عن هذه الحالة ، ففي الدولة الرستمية حيث كان بروز مذكور للمالكّية فيها فقد كان لبكر بن حماد رحلة إلى القيروان و المشرق لاقى فيها أشهر علمائها ، و سائل الكثير منهم و روى عنهم ، و من أبرز أسئلته سؤاله لشيخه سحنون بن سعيد التنوخي عن حال أسد بن فرات فقد قال أبو العرب محمد بن أحمد بن تميم:

*" لقد حدثني بكر بن حماد قال قلت لسحنون إنهم يقولون أن أسدًا قال بخلق القرآن؟ فقال سحنون و الله ما قال و لو قاله ما قلناه" .*

كان بكر بن حماد في هذه الحالة طالب علم يسأل في مسألة كلامية كانت هي حديث العلماء في تلك الفترة و وجه من أوجه الصراع بين المتكلمين و أهل السنة و الجماعة مشرقا و مغربا ، رغم أن المسألة تبدو في ظاهرها هكذا إلا أنها من جهة أخرى كذلك تنّم عن موقف مبدئي إذا اعتبرنا أنّ الإباضية كانوا في مسائل الصّفات على مذهب المعتزلة الذي كان المذهب الأكثر شهرة في بلاد الإسلام حتى فترة متأخرة [3] . و لعل هذا ناشئ من أن المذاهب الفقهية لم تنشأ بصورتها المعروفة زيادة على كثرة السائل الكلامية في هذه الفترة .

2. الصراع السياسي :كثيرا ما تكون الأسئلة الموجهة من المغاربة إلى أهل المشرق بسبب الصراعات السياسية ، و ومن أبرز الفتاوى فتوى الغزالى لابن العربي المالكي في شأن ولاية المرابطين التي أثارت اللغط لدى أهل الأندلس[4] ، و كان أهل المغرب كذلك على هذا الحال في الفتاوى الخاصة في ترجيح ملك على ملك أو سلطان على سلطان فمنها فتوى بعض الشارقة لابن مرزوق الخطيب في شأن أبي يعقوب يوسف بن الناصر ( 706هـ / 1307م) و ولايته تلمسان بعد حصارها (1307–1299) و إن ظهرت على ما كان يعرف عندهم بالكشف [5] ، و من أمثلتها كذلك فتوى ابن عرفة الورغمي ( 716–803 هـ/1316–1400م) لفقيه تلمساني حول قتال الأعراب و عن كان ظاهر السؤال هو حول ظاهر قطع الطريق إلا أنه يُعرف أن هذه القبائل لعبت دورا هاما في الصراع بين بني مرين و بني زيان خلال القرن الثامن الهجري ( الرابع عشر الميلادي) . ورغم كل هذا فالفقهاء كانوا يبدون تحفّظا من التصريح بموقفهم السياسي ويظهرون حرصهم على الانتصار العامة و الضعفاء منهم (النساء والأطفال )كما في الفتاوى المُشار إليها . و مع ذلك يمكن الملاحظة أنّ الفتاوى السياسية لم تكن الكثر بروزا نظرا لأنّ ها كانت تمثل آراء من الصعب ترجيحها خاصّة و أنّ أغلبها كان يدور في فلك الصراعات و الحروب الداخلية بين ما عرف بدول السلطنة ،و من الصعب القول أنّ السائلين لم يكونوا ذوي ميلون سياسية لدولة على حساب دولة خاصة بعدما تعرضوا له من تضيّيق من طرف سلاطين هذه الدول.

3. الخلاف الكلامي : عرفت دول المغرب صراعات كلامية عبر العصور بداية من مسألة خلق القرآن إلى مسألة التّصوف و الولاية ثم مسألة الصفات التي كانت بين الأشاعرة و المتكلمين ، و يلاحظُ أن هذه الخلافات لم يكن منبعها المغرب بل دخلت إليه نتيجة الرحلة العملية المشار إليها أو دخول كتاب أو ظهور دعوى ، و تذكر المصادر أن عَلما من تلمسان لقي ابن تيمية (أحمد بن عبد الحليم : 661–728 هـ / 1263–1328م) الذي عرفت له سجالات كلامية مع متصوفة و متكلمي زمانه و العَلمُ المقصود هو محمد بن أحمد بن ابراهيم التلمساني (676– 764هـ / 1275–1362 م) ، وقد ورد في فتاوى ابن تيمية وصية لمغربي قريب العهد بالمذكور يدعى بأبي القاسم التجيبي ( 730هـ / 1330م)[6] ، و يمكن القول أن مسألة الصفات بقيت هي أهم ما كان يوجهه المغاربة لشيوخهم ، و قد أشرنا أعلاه لمسألة هامة و هي مسألة الكلام وخلق القرآن و كيف أن تاهرتيا نقلها إلى القيروان متسائلا – بطريقة غير مباشرة– عن أحوال الأحناف (الكوفيين) المتواجدين بتاهرت .ونشير هنا أن إباضية تاهرت كانوا على اتصال دائم في سؤالاتهم بجبل نفوسة و يفتونهم في مسائل أغلبها تدور في أبواب الولاية و ترجيح كفة إمام على حساب إمام كما أنهم كانوا يسألون علماءهم بالبصرة كما ذكر الباروني و غيره[7] .

4.الأموال و الأوقاف: و هي الأسئلة الكثر انتشار خاصة في المعيار ، و هذه الأسئلة وجّهت أغلبها لفقهاء فاس ؛ و لعّل هذا يفسر حقيقة الصراع الذي كان بين الدولتين ، لأن الوقاف تدّر عائدات مهمّة ، فلذا نجد سكان مدينة تلمسان كثيرا ما يشكون فقهاء فاس وضعية املاكهم و هي صورة من صور الحروب المتتالية بين المدينتن في ظل الدولتين الزيانية و المرينية ، و قد نجد في ضمن هذه المسائل مسائل البيوع لكنها متعلقة أيضا بالأملاك المتنقلة مثل العبيد و غيرهم ، ونرى من خلالها محاولاتها بعض المستفتين مخالفة عمل تلمسان انتصارا لعمل فاس ، حيث كان الخلاف بين العمل ظاهرا كما ينقل الونشريسي [8] و قد لاحظ هذا الأمر الفقيه ابن الحاج ( 737 هـ / 1336م) و لعل هذا من صنف التحايل لدى بعض المستفتين.

و كانت القضايا المادية أهم الأسئلة الموجهة لعلماء فاس خاصة التي مست العبيد و الذهب و بعض السلع التي تجلب من مصر مثل النيلج المستعمل في تلوين القماش و الاختلاف في بيعها[9] .

و في هذه الحالة من الصعب جدّا الجزم بأن هذا ورع من المستفت و يمكن التساؤل عمّا إذا كانت هذه الأسئلة هي حكم أو تهرّب من حكم قضي به في تلمسان فنجد خلافها و نقضا لها عند فقهاء سبتة[10] ، أو صراع بين فقهاء الدولتين المرينية و الزيانية استغلّه أهل تلمسان او حتى أهل فاس للحصول على الرخصة الفقهية، فالأمر يبق في حاجة إلى تدقيق فقهي أكثر منه تاريخي لمعرفة أصل ال.م.سألة في المذهب المعتمد و قد ذكرنا انتقاد ابن الحاج له لخلافه عمل أهل المدينة الذي يجب العمل به و أصل الرجوع عند الخلاف .

2–نماذج عن أسئلة أهل المغرب و خصائصها:

مثلت فترة الدويلات الأخيرة بالمغرب و الأندلس ( بنو نصر في غرناطة و بنو مرين في المغربو بنو زيان بالمغرب الأوسط و بنو حفص بافريقية) الفترة الذهبية للأسئلة العابرة بين الأمصار ، و قد لعبت الصراعات بين هذه الدول الدور الهم في بروز هذه الأسئلة ، و يمكن تقييز الأسئلة الموجهة إلى خارج الدولة في الخصائص التالية :

- نفوذ القبائل العربية ضمن الحروب بين الحفصيين و الزيانيين والمرينيين : نقل الونشريسي فتوى مهمة في هذا الباب يسأل فيها فقيه تلمساني يعرف بأبي العباس ( أحمد بن العباس المريض [11] خول القبائل الهلالية بالمغرب الأوسط و أطرافه[12]:

و قد كانت هذه الفتوى في القرن الثامن الهجري( السادس عشر الميلادي) الذي شهد حروب عديدة بين دول المغرب لعبت القبائل دورا هام فيها خاصة قبائل بني عامر ، و التي كانت تدين بالولاء للزيانيين لكنها تتملص منهم أحيانا ، و إن كان ظاهر السؤال هو كيفية التعامل مع هذه القبائل إلا انه يعد بمثابة طلب النجدة من ابن عرفة الذي تولى منصب القضاء بالدولة الحفصية وكان على خلاف مع ابن خلدن الذي تولى الحجابة لدى حفصيي بجاية و مقربا من الزيانيين بتلمسان الذين استعملوه لمحاولة اختراق البيت الحفصي ، و قد أقرّ ابن عرفة الفقيه المريض على فتواه التي خالف فيها فقهاء تلمسان الذي لم يذهبوا مذهبه في التعامل مع هذه القبائل ، و قد تعتبر هذه الفتوى بمثابة " التدخل في شؤون دولة أخرى " يضاف إلى هذا أن هذه القبائل كانت تمثل القوة الضاربة للزيانيين في حروبهم مع خصومهم رغم ما يقع منهم احيانا في بعض المعارك [13]. و نلاحظ في هذه الفتيا نقدا لاذعا للسلطان الزيانيين عندما ذكر بأن أحكامه لا تنالهم وأنه رفع الجباية عنهم و مدارته إياهم ، و كأنه إل .ماحٌ إلى أنّ الزيانيين متواطئون مع هذه القبائل فيما يقع منهم ، و المعلوم ان السلطان في الفترة الوسطى رفع الجباية عن القبائل مقابل خدمة عسكرية تؤديها القبائل للسلطان ممثلة في مساعدته بفرسانها في أي حرب يعلنها. و نضيف إلى كل هذا عامل مهم و هو ان قبائل سويد كانت تمثل خطوط التماس بين الدولتين في نختلف حروبهما معا[14] .

- الأحباس و الأوقاف و أثرها الإقتصادي : مثلّ أسئلة الأحباس أهم أنواع الأسئلة الفقهية بل و ميزتها في مسألة فقهاء فاس و سبتة و بجاية ، و هذا يدل على مدى الدور الهام الذي لعبته الأوقاف في النشاط الدّيني سواء في الجانب التّعليم او الجوانب العمراني ، والمقصود بالجانب التعليمي عوائده على المتعلمين ( الطلبة ) والفقهاء المعلمين أو المراكز العلمية مثل المساجد و الرُبط و المدارس و ما تعود عليه من أحباس ولعلّ من أبرز هذه الأسئلة سؤال وَرد من تلمسان إلى فقهاء فاس [15] ؛ وقد يبدو للوهلة الأولى أن الفقيه من تازة التي تعتبر ثغرا زيانيا لكن الونشريسي أشار إلى أنّ النّازلة وقعت في فاس و يبدو أنّها كان في فترة السيطرة المرينية مما يدل على فقدان فقهاء و علماء و قضاة تلمسان السيطرة على الأحباس و هي مسألة خطيرة جدا تدل على مدة النفوذ المريني في تلمسان خلال هذه الفترة ( النصف الثاني من القرن الثامن الهجري).و هو ما يبرر مواقف الفقهاء المختلفة من نفس المسألة التي تتشابك فيها المسائل الاقتصادية والدينية والسياسية.

- بروز الصراعات المذهبية السياسية و الكلامية : كان الصراع الكلامي قد ظهر منذ القرن الثالث للهجرة و بدا بقضية الصفات عبر مسألة خلق القرآن و قد ضربنا مثل بكر بن حماد في مساءلة شيخه سحنون بن سعيد ، وبقيت مسألة الصفات حتى فترات متأخرة مثلها الصراع المرير بين الموحدين والمرابطين ، حيث تبنى الموحدون مذهب الأشاعرة ، و كان المرابطون على مذهب السلف و وسمّوا بالمجسمة أو الحشوية من طرف خصومهم ؛ و يضاف إلى هذه الفترة فتوى مهمة أخرى مثلت أحد جوانب الصراع بين علماء الدولة الحمادية و فقهاء المرابطين ونعني هنا مسألة حرق كتب الغزالي التي استفتى فيها فقهاء تلمسان الفقيه أبي الفضل يوسف بن محمد بن

النحوي (433– 513 هـ / 1041– 1119م ) صاحب قصيدة المنفرجة والفقيه أبو زكريا الزواوي ( 611هـ / 1215م ) و ذلك عندما كانا بالإسكندرية حول كتاب إحياء علوم الدين لأبي حامد الغزالي حيث كانوا متوقفين عن حرقه بسبب فتوى أخرى أفتت بذلك ، وقد أفتيا بمنع الحرق مبديّان فضل أبي حامد الغزالي و مثلت هذه الفتوى ميلا لفقهاء ال .حماديين للتصوف مخالفين فقهاء المرابطين رغم التقارب المذهبي المالكي والإنتماء القبلي الصنهاجي[16] و أهم مسألة تناقلها الفقهاء من المغرب الأوسط إلى خارجه كانت مسألة المهدوية و علاقاتها بالجانب الديني و السياسي و بقي الأمر فيها متداولا كما نقلته كتب التاريخ حتى القرن الثامن الهجري كما أشار ابن خلدون في مقدمته وقصة شيخه الآبلي (محمد بن ابراهيم الآبلي التلمساني) حول محاولة أحد دعاة المهدوية بث الدعوة بالمغرب الأوسط، ولم تكن شهادة الآبلي هي الوحيدة على هذه المساءلات التي تدور بين الفقهاء و العلماء فقد سأل محمد بن ابراهيم الآبلي الفقيه الفاسي أبا الحسن الصغيّر عن المهدي ( ابن تومرت) فقال له:" ما قولكفي المهدي "؟ فأجابه :" عالم سلطان"[17] ، و يبدو أن الآبلي كان من الفقهاء المتابعين لقضية المهدوية فقد نقل مترجموه الحديث عنه مثل تلميذه ابن خلدون في المقدمة[18] ، و إن كان ابن خلدون لا يوافق ما ذهب إليه أبو الحسن الصُغّير ، فهل كان كلام ابن خلدون من نتائج اجتهاده الفكري و الفلسفي أم مما سمعه من شيخه الكبير الآبلي.

**3– أثر الاستفتاء المذهبي :**

لم يعرف المغرب الأوسط مذهبا غير المالكية ، و إن كانت بعض الردود تشير إلى وجود آراء متبعة للمذهب الظاهري خاصة الذي تبناه أبو يوسف يعقوب بن يوسف المنصور الذي سعى لفرض المذهب الظاهري[19] و لاشك أن ذلك ترك أثره على المغرب الوسط في عهد الزيانيين باعتبار ولائهم السابق للموحديين و ليس أدّل على ذلك من بعض الردود التي وجدت في المنطقة على الظاهرية و التي يمكن تبريرها بتأثر هؤلاء الفقهاء ببعض الآراء التي التي اعتبروها شذوذا عما تواطأ عليه المالكية في البلد ، ومن جهة أخرى يلاحظ القارئ محاولات اختراقات مذهبية للفقه المالكي كما أشار إلى ذلك محمد بن مريم ال .مديوني إلى و جود آراء محسوبة للمالكية هي في الأصل حنفية [20] و نتيجة تركيز المالكية وعامة الناس على المذهب في فتياهم و التحفظ من المخالف أدى هذا إلى بروز آثار مهمة في الجانب الفقهي نذكر منها :

**1. انتشار ردود فعل الفقهاء على شبهات المخالفين و شذوذ المتفقهة:**

يظهر من خلال قراءة لنوازل المالكية و تراجمهم يلاحظ أنهم وقفوا موقفا حازما اتجاه مخالفيهم و منعوا أي تسرب لأي فقه أو رأي خالفهم في الأصول و الفروع على جد سواء و يمكن إجمال هذه المواقف ضمن ما يعرف بالردود الفقهية التي كانت من أهم ما اعتمده فقهاء المالكية في الرد على المخالف ومن أهم هذه الردود في عهد الدولة الحمادية رد الفقيه حسن بن محمد بن علي المسيلي ( ت 580هـ/1185م) في رده على الظاهرية في كتابه تاج النبراس في الرد على منكر القياس و ذكر انه أحسن ما ألف في هذا الباب [21] ، ومن العلماء الذين تربوا في أحضان هذه الدولة يحيى بن حسن الحسناوي المعروف بأبي زكريا الزواوي[22] (ت611هـ/1214) صاحب الرد القوي على ابن حزم في رسالته "حجة الأيام وقدوة الأنام" و قد وصل صدى هذا الكتاب إلى مراكش بالمغرب الأقصى[23].

و من أقوى الردود هي تلك التي جاءت في الصراع بين الفقهاء و بعض المتصوفة ، ومن جملة ذلك ردود أحمد بن احمد بن محمد بن عيسى البرنسي الشهير بزروق التلمساني( 846–899هـ/ 1442–1493م ) في رسالته بيان الطريق و ذكر حوادث الوقت ، في رد ما أحدثه بعض المنتسبين إلى التصوف[24].

2. تحفيز السلطان لمواجهة المخالفين: لم يكتف فقهاء المالكية بالردود العلمية بل إنهم سعوا إلى السلطان من اجل مواجهة المخالفين خاصة إذا كانت آراؤهم تشكل شبه خطيرة ، و مثال على ذلك ما حدث في الدولة الزيانية حينما ظهرت أفكار هي أقرب للتشيع فعلى يد رجل يقال له عبد الله الذي حاول إثبات نبوة أحمد بن يوسف الراشدي (931 هـ/ 1626 م ) إلا أن الراشدي أنكر عليه ذلك ، و أغرى الفقهاء السلطان به فسجنه، وقد سميت هذه الفرقة بالشرّاقة[25] ، وهو ما فعله الفقهاء مع بعض الغلاة في المخالفة كما كان حال داعية الونشريس و اليهودي المشار إليهما أعلاه و اللذان انتهى أمرهما إلى السجن بتحفيز من العلماء بعد أن أفتوا في حاليهما و قد ينالهما التعزير كما هو عند المالكية[26].

3. متابعة اختراقات المخالف في أبواب الفقه و الاعتقاد: لما انبنى العلم و العمل عند المالكية على الأصول التي اعتمدوها نلاحظ مدى متابعتهم للعمل بالفتوى و حرصهم على أن تخالف المذهب و لو صدرت عن فقيه كبير، ومن ذلك موقف الفقيه ابن مرزوق الحفيد( 710–771هـ/ 1364– 1439م ) في تعليقه على الحنث باليمين في الطلاق[27] ،و من ذلك فتوى موسى ابن الإمام عن القدح في ديانة الرجل إذا ترك عملا من الأعمال فأجاب بخلاف ذلك لأنّه يحالف الأصول[28] ، و في هذا الباب مسائل كثيرة يطول تقييدها .

4. بروز دور المذهب المالكي في بناء كيان الدولة و تماسك المجتمع في المغرب الأوسط: استطاع روّاد المذهب أن يفرضوا سيطرته على بلاد المغرب عامة و المغرب الأوسط خاصة، وقد أدى هذا المذهب دورا ملحوظا في مقاومة التيارات الفكرية المخالفة لما استقر عند الناس من مفاهيم دينية و حتى عقدية أحيانا ، و إن كان هذا الدور واضحا قبل القرن العاشر الهجري (السادس عشر الميلادي ) فإن الأمر بعد هذه الفترة ، يحتاج لمزيد من إلقاء الضوء ، لوضوح معالم الدولة الجزائرية الحديثة وضوحا تاما ، التي تعتبر امتدادا تاريخيا و جغرافيا للمغرب الأوسط .

فقد عرف المغرب الأوسط تحديات خطيرة تمثلت في عمليات التنصير القسرية القادمة من الشمال على يد الأوربيين من الإسبان أو الفرنسيين فيما بعد، التي كانت تتبناها هذه الدول و تعتبر حربا مقدسة ضد الجزائريين فأغلب الحروب الأوروبية كانت تتم بمباركة بابوية، هذا على المستوى الخارجي أما داخليا فقد ظهرت بعض الانحرافات الدينية لدى بعض المنتسبين للتصوف استطاع الفقهاء تصحيحها و توجيهها [29] ، ومع مرور الوقت أصبح ال.مذهب مؤسسة قارة تتمثل في مُفتيه الذي يقرّهم السلطان من أجل النظر في مسائل العامة أو من اشتهر بعلمه و أضحت مدار الفتوى عليهم ، و يُذكر هنا أن الفقيه أبو العباس أحمد بن القاضي الزواوي كان في مقدمة حاملي رسالة أهالي الجزائر إلى السلطان العثماني سليم الأول سنة 925 هـ/ 1519م، التي يظهر من خلالها الدور الكبير للعلماء في عموم مجرى الحياة في البلد و لقد بقي الأمر كذلك خلال العهد العثماني .

**الخلاصة**

**و هكذا مسّت المساءلات مسائل مهمة و خطيرة تناولت الجوانب الدينية السياسية و الاقتصادية و الملاحظ ان هذه الأسئلة كانت تدور في فلك العلاقة مع الآخر( المخالف) سواء كان مذهبيا أو سياسيا أو نتيجة مادية لحرب بين دولتي ؛ كما في المراحل الأخير من الفترة الوسطى ، و من جهة أخرى نلاحظ أن أغلب السائلين لم يكونوا محل قبول في المغرب الأوسط و تربطهم علاقات حرجة مع فقهاء و سلاطين المغرب الأوسط رغم التزامهم العام بالمذهب المالكي و الدولة التي ينتمون بداية من بكر بن حماد التاهرتي و الآبلي و ابن خلدون و غيرهم ؛مما إلى التضييق عليهم سجنا او نفيا اختياريا أو قتلا كما حدث ليحيى بن خلدون ، إلا أن القضية التي تحتاج إلى بحث مُركّزٍ هي قضية الأحباس خاصة إذا حاولنا ربطها بقضية الأموال و الإشكال الذي بقي الفقهاء يبحثون عن فك له و فتح المغرب كان عنوة أم سلما أم الأمر معا ، و لعلّ البحث في التاريخ المادي بعيدا عن التأثيرات السياسية و المذهبية يلقي المزيد من الأضواء على هذا الموضوع.**

**الهوامش**

(1) أبو العرب تميم محمد بن أحمد بن تميم التميمي، طبقات علماء افريقية . تحقيق محمد بن أبي شنب ، ديوان المطبوعات الجامعية 2003الجزائر ، ص: 110.

(2) أبو القاسم خلف بن عبد الملك بن بشكوال، الصلة في تاريخ أئمة الأندلس ، تحقيق السيد عزت العطار الحسيني ، طبع: مكتبة الخانجي ، ط 2، 1374 هـ – 1955 م ،ص:198.

(3) المقريزي ( أحمد ) ، الخطط و الآثار ، طبعة بولاق ،1270هـ ،ج 4 ،ص: 184.و هو ما ذكر هـ المقدسي البشاري عن المغرب في وصفه :

أبو عبد الله محمد بن أحمد المقدسي البشاري، أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم . دار صادر، بيروت،ص: 237.

(4) محمد عبد الله عنان ، دولة الإسلام بالأندلس ، مكتبة الخانجي القاهرة 1997، ج2،ص:338.

(5) محمد بن مريم المديوني ،البستان في ذكر الأولياء بتلمسان ، تحقيق محمد بن أبي شنب ، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر 1986 ص:189

(6) ابن تيمية الحراني (أحمد بن عبد الحليم) ، الفتاوى الكبرى، تحقيق: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم طبع : مجمع الملك فهد لطباعة لمصحف الشريف، المدينة النبوية سنة 1416 هـ /1995م، ج10، ص:653.

(7) سليمان الباروني ، الأزهار الرياضية في أخبار الأئمة الإباضية ، تحقيق محمد علي الصليبي ، دار بوسلامة للنشر و الطبع تونس 1986، ج2،ص:52.

(8) الونشريسي(أحمد بن يحي) ، المعيار المعرّب و الجامع المغرب عن فتاوى أهل إفريقية و الأندلس و المغرب ،نشر وزارة الأوقاف ، المغرب ، 1401 هـ / 1981م ،ج2، ص:70.

(9) الونشريسي ، المعيار،ج6، ص:563.

(10) الونشريسي ، المعيار،ج9، ص:623.

(11) هو أحد تلامذة ابن عرفة له شرح على عقيدة الضرير في العقائد ابن مريم ، المصدر السابق، ص : 52.

(12) نص السؤال في المعيار ،ج2، ص–ص:436–437.

(13) يُنظر : يحيى بن خلدون ، بغية الرواد في ذكر الملوك من بني عبد الواد، تحقيق عبد الحميد حاجيات ، المكتبة الوطنية الجزائرية ،1400–1980،ص:246.

(14) ابن خلدون ، المصدر السابق، ص: 243.

(15) الونشريسي ، المصدر السابق، ج7 ،ص:363.

(16) ينظر لنص السؤال و الفتوى في :

– المغراوي (محمد) ، فتوى أبي الفضل النحوي حول كتاب إحياء علوم الدين للإمام أبي حامد الغزالي ، ضمن :متنوعات حجي ، ص–ص : 116– 128، دار الغرب الإسلامي ، بيروت : 1998 ، ص–ص 125 – 128.

(17) ابن مريم ، المصدر السابق، ص: 215.

(18) بن خلدون (عبد الرحمن بن محمد ) المقدمة ، تحقيق علي عبد الواحد وافي ، مطبعة نهضة مصر :الطبعة الخامسة :2010، ج2،ص:760.

(19) سعيد الأفغاني ، مقدمة تحقيق كتاب ملخص إبطال القياس لابن حزم،دار مطبعة جامعة دمشق ،ط2: 1379–1960م،ص:10.

(20) محمد بن محمد بن مريم المديوني ، البستان في ذكر الأولياء بتلمسان، تحقيق محمد بن أبي شنب ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر،1986،ص:182.

(21) أبو القاسم محمد الحفناوي، تعريف الخلف برجال السلف، مؤسسة الرسالة –بيروت، المكتبة العتيقة –تونس،ط1402:1– 1982م، ج1،ص:63.

(22) مع اختلاف في تسميته بين بن علي كما عند التادلي في التشوف و بن يحيى كما عند صاحب شرف الطالب:

- التادلي أبو الزيات يوسف بن يحيى التادلي ، التشوف إلى رجال اتصوف ، تحقيق الدكتور علي عمر، مكتبة الثقافة الدينية ،القاهرة 2007، ص:357.
- أحمد بن قنفذ القسنطيني ،شرف الطالب في أسنا المطالب ، تنسيق محمد حجي ، دار الغرب الإسلامي بيروت ط1: 1417– 1996، ص: 394.

(23) الدكتور عبد السلام شقور، جهود المالكية في مواجهة الفرق المخالفة في الغرب الإسلامي،التاريخ العربي(ص–ص: 257– مجلة تصدر عن جمعية المؤرخين المغاربة ، عدد 41 سنة 2007، ص:260.

(24) ابن مريم ، المصدر السابق، ص:47.

(25) الحفناوي،المرجع السابق، ص–ص:105–106.

(26) كمال السيد أبو مصطفى جوانب من الحياة الإجتماعية و الإقتصادية و الدينية و العلمية في المغرب الإسلامي من خلال نوازل و فتاوى المعيار المعرب للونشريسي ،مركز الإسكندرية للكتاب ، الإسكندرية ،1996،ص:102.

(27) ابن مريم ، المصدر السابق، ص:141.

(28) أحمد بن يحيى الونشريسي، المعيار المعرب و الجامع المغرب عن فتاوى أهل إفريقية و الأندلس و المغرب ، تحقيق محمد حجي ، دار الغرب الإسلامي بيروت 1401هـ–1981م، ج6، ص–ص:348–349.

(29) و نذكر على سبيل المثال لا الحصر موقف أحمد بن يوسف الملياني من محاولة الإنحرافات السلوكية من بعض المنتحلين للتصوف و تصديه لها ، و كذا ما ألفه محمد بن عبد الكريم الفكون في منشور الهداية ، و عبد الرحمن الخضر في أرجوزته المشهورة في تهذيب السلوك و ابن المهنا القسنطيني و سجالاته مع المخالفين:

– الحفناوي ، المرجع السابق ،ج2ص:105.